

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

The Russian-Ukrainian war from the perspective of international law

◆ نجيب نسيب

جامعة مولود معمري، تيزي وزو / الجزائر

nadjib.nacib@ummto.dz

تاريخ النشر: 2025/12/25

تاريخ القبول: 2025/12/11

تاريخ الإرسال: 2024/11/24

الملخص:

تمثل الحرب الروسية الأوكرانية واحدة من أكثر النزاعات الدولية تعقيدا وأثرا على الساحة الدولية في العقود الأخيرة. وتهدف هذه الورقة العلمية إلى دراسة مدى مشروعية الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي، مع تسليط الضوء على القضايا القانونية الرئيسية التي يثيرها هذا النزاع. وسنناقش أيضا جهود المجتمع الدولي لحل هذا الصراع المعقد واستعادة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وفقا للإطار القانوني الدولي.

الكلمات المفتاحية: الدفاع الشرعي؛ التدخل الإنساني؛ حظر استخدام القوة؛ الحرب الوقائية، جريمة الإبادة الجماعية.

Abstract:

The conflict between Russia and Ukraine stands out as one of the most intricate and significant international disputes in recent decades. This academic paper seeks to examine the legality of the Russian-Ukrainian conflict through the lens of international law. Additionally, it aims to underscore the key legal concerns that have arisen as a result of this conflict. Furthermore, we will delve into the endeavors undertaken by the global community to address this intricate conflict and to uphold Ukraine's sovereignty and territorial integrity in alignment with international legal principles.

Keywords: legitimate defense; humanitarian intervention; Prohibition of the use of force; Preventive war, the crime of genocide.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

مقدمة:

يسعى القانون الدولي الحديث إلى تنظيم استخدام القوة المسلحة من خلال التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع لها. ومع ذلك، تظل القاعدة العامة هي حظر استخدام القوة، مع استثناءات محددة، مثل حالات الدفاع الشرعي. بناءً على ذلك، حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على إدراج مبدأ حظر التدخل واستخدام القوة أو التهديد بها ضمن أهداف ومبادئ المنظمة، وذلك لضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. غير أن الواقع العملي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، شهد تدخلات متعددة الأوجه قامت بها بعض الدول بصورة فردية أو جماعية دون موافقة من الأمم المتحدة. وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً لمبادئ القانون الدولي العام.

وفي نفس المقاربة أثار الاجتياح الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022 ودون الحصول على موافقة من مجلس الأمن العديد من ردود الفعل على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بمشروعية الغزو الروسي وموقف القانون الدولي من ذلك. إذ تمثل الحرب الروسية الأوكرانية الحالية واحدة من أكثر النزاعات الدولية تعقيداً وأثراً على الساحة الدولية في العقود الأخيرة لما لها من تداعيات وتأثيرات قانونية وسياسية واقتصادية وإنسانية هائلة.

رغم إدانة معظم دول العالم للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، إلا أنه يجب ألا نغفل عن تزايد هذه الممارسات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من قبل عدة دول أخرى. ومع أن التصرفات الروسية الأخيرة تشكل خطورة كبيرة، ينبغي أن نلاحظ أنها تأتي في سياق انتهاكات متكررة للقانون الدولي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.. تساهم هذه الانتهاكات في تقويض النظام الهش للقانون الدولي وتهدد العالم باندلاع حروب فوضوية لا تلتزم بأي قوانين، وتشمل جميع الدول دون استثناء.

بناءً على ما تقدم، تتمحور إشكالية دراستنا حول ما إذا كانت العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا متوافقة مع مبادئ القانون الدولي؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي وذلك لدراسة وتحليل موضوع البحث بهدف الوصول إلى تكييف قانوني دقيق يساهم في فهم كيفية تطبيق هذا القانون الدولي على الحرب الروسية الأوكرانية والأحداث المتصلة بها، والخروج بنتائج وتوصيات قابلة للتطبيق العملي. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك للبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل الأحداث والوقائع التاريخية ذات الصلة بالموضوع.

ولمعالجة الموضوع من جميع جوانبه سنبدأ بدراسة جذور الأزمة الروسية الأوكرانية (أولاً) قبل أن تقدم مبررات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا (ثانياً) ومن ثم التركيز على دراسة طبيعة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا (ثالثاً).

أولاً: جذور الأزمة الروسية الأوكرانية

بدأت الأزمة الأوكرانية الحالية في ديسمبر 2013 بتصاعد الاحتجاجات اعتراضاً على رفض الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا "يانوكوفيتش" بعدم إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال قمة الشراكة الشرقية الثالثة التي عقدت في مدينة "فيلنوس" بتاريخ 28 و 29 نوفمبر 2013. وقد شمل هذا الالتزام اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا التي كانت واحدة من النقاط الرئيسية للخلاف مع روسيا التي أرادت إدماج أوكرانيا في الاتحاد الأوراسي¹. وأمام تصاعد التظاهرات والاحتجاجات بشكل سريع غادر الرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش" البلاد في 22 فبراير 2014، رغم العديد من التنازلات التي قدمها من خلال اتفاق وقعه مع جماعات المعارضة.

أثار هروب الرئيس غير المستقيل بعض المشاكل الدستورية، إذ لم يتم إتباع الإجراءات المقررة لعزله. غير أن ذلك، لم يمنع تنصيب السلطات الجديدة في أوكرانيا، حيث وقعت في 21 مارس 2014 على الجزء السياسي الأول من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما قدمت هذه السلطات أيضاً في أبريل 2014 إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي قبلتها، إعلاناً بموجب المادة 12 (3) من نظام روما لنظر المحكمة في جرائم قد ارتكبت على أراضيها من 21 نوفمبر 2013 إلى 22 فبراير 2014.

واعتبرت روسيا ما حدث في أوكرانيا بمثابة انقلاب غير دستوري وأبدت اعتراضها على شرعية الحكومة الأوكرانية الجديدة التي تعتبرها معادية للشعب الناطق بالروسية. وعلى هذا الأساس قدم الرئيس الروسي "بوتين" طلباً لمجلس الاتحاد الروسي لاستخدام القوات المسلحة في أوكرانيا لضمان حيازة الجاليات الروسية، وتمت الموافقة على ذلك في عام 2014².

تم إرسال قوات عسكرية روسية إلى شبه جزيرة القرم، وتمكنت روسيا من السيطرة على هذه المنطقة وتم حصار القوات الأوكرانية في مواقعها. وبعد ذلك، أعلن البرلمان في شبه جزيرة القرم عن إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير الإقليم، وتحديد ما إذا كان سينضم إلى الاتحاد الروسي أم يبقى جزءاً من أوكرانيا. أجري الاستفتاء في 6 مارس 2014، وأظهرت النتائج أن 96% من الناخبين في شبه جزيرة القرم صوتوا لصالح الانضمام إلى روسيا الاتحادية. وبدأت الاحتجاجات الموالية لروسيا تتصاعد في شرق أوكرانيا، حيث احتل

¹ تم التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا في 29 مايو 2014، والذي يُعرف أحياناً بالاتحاد الأوروبي الآسيوي، ودخلت حيز التنفيذ رسمياً في 1 يناير 2015. يضم الاتحاد كلاً من روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، وقيرغيزستان. يهدف الاتحاد إلى السماح بحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعالة بين الدول الأعضاء. يعمل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من خلال مؤسسات فوق وطنية وحكومية دولية، بما في ذلك اللجنة الأوروبية الآسيوية التي تعمل كهيئة تنفيذية، ومحكمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي التي تعمل كهيئة قضائية، وبنك التنمية الأوروبي الآسيوي. راجع في ذلك: سميرة هندية، نبيلة بن يحيى، "أهمية منطقة القوقاز في استراتيجية الأمن القومي الروسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2022، ص 912.

² Régis Bismuth, « Odysée dans le conundrum des réactions décentralisées à l'illicite », Journal du droit international, n° 3, Juillet 2014, p. 2.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

الانفصاليون العديد من المباني الرسمية، وأجرى الانفصاليون استفتاء في ماي 2014 في منطقتين دونيتسك ولوغانسك، و أعلن ما يقرب 90 % من الناحيين أنهم يؤيدون الاستقلال عن أوكرانيا¹.

وأعلنت الحكومة الأوكرانية رفضها انضمام إقليم القرم إلى روسيا بدون الحصول على موافقة السلطة المركزية، واعتبرت هذا الإجراء انتهاكا صريحا للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية قبل إجراء أي استفتاء². وقد أضافت أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم يعتبر إعلانا للحرب. وفي المقابل، أكدت حكومة إقليم القرم وجود سابقة دولية تتعلق بالموقف الدولي من هذا النوع من القضايا، مشيرة إلى موافقة المجتمع الدولي على إجراء استفتاء شعبي في إقليم كوسوفو، والذي أدى في نهاية المطاف إلى استقلال كوسوفو عن يوغسلافيا، حتى في غياب موافقة السلطات المركزية في يوغسلافيا سابقا³.

ثانيا: مبررات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

وردت مبررات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في خطاب الرئيس الروسي "بوتين" بتاريخ 24 فبراير الذي أعلن فيه بداية "عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا"، والذي أرفق في صورة إخطار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أرفق كذلك مع رسالة قدمتها روسيا إلى محكمة العدل الدولية.

ويمكن تقسيم المبررات التي تضمنها خطاب الرئيس الروسي لتبرير استخدام القوة ضد أوكرانيا، إلى فئتين هما : مبررات تندرج تحت فكرة مبدأ الدفاع الشرعي (1) ومبررات أخرى تندرج تحت فكرة حق التدخل الإنساني، لحماية السكان المدنيين في أوكرانيا (2) .

¹ - Régis Bismuth, op.cit., p. 2.

- لم تعترف أوكرانيا باستقلال دونيتسك ولوغانسك، لذا قامت بعمليات عسكرية لاستعادة هذه المنطقة. تدخلت أطراف دولية في محاولة لإيجاد حل لهذا النزاع، حيث عُقد اجتماع قمة نورماندي بين روسيا، أوكرانيا، فرنسا، وألمانيا. خلال هذا الاجتماع، تم التوصل إلى صيغة نورماندي التي تنص على وقف إطلاق النار، والمعروفة باتفاقية مينسك الثانية، بعد فشل اتفاقية مينسك الأولى في تحقيق الهدوء. اتفاقية مينسك الأولى كانت قد وُقعت في 5 سبتمبر 2014 في اجتماع حضره ممثلو أوكرانيا وروسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقادة جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك. في اتفاقية مينسك الثانية، وافق البرلمان الأوكراني في 17 مارس 2015 على تلبية مطالب منطقة دونباس، وإجراء انتخابات، ومناقشة نظام الحكم الذاتي المؤقت في مناطق معينة من المقاطعتين السابقتين. راجع في ذلك: نورا علي عبد الله، "الموقف الإيراني من الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي غزة فلسطين، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 65.

² - Dans le même contexte le rattachement de la Crimée est rejeté par l'Assemblée générale des Nations Unies le 27 mars 2014 (Résolution 68/262), l'Assemblée considérant que la Crimée reste un territoire ukrainien nonobstant le référendum, jugé illégal : « L'Assemblée générale [...] souligne que le référendum organisé dans la République autonome de Crimée et la ville de Sébastopol le 16 mars 2014, n'ayant aucune validité, ne saurait servir de fondement à une quelconque modification du statut de la République autonome de Crimée ou de la ville de Sébastopol ». Voir : Catherine-Amélie Chassin, « La guerre en Ukraine : une analyse de droit international », Institut international des droits de l'homme et de la paix, publié le 03/03/2022, in, <https://2idhp.eu/point-de-vue/la-guerre-en-ukraine-une-analyse-de-droit-international/>

³ - محمد السيد محمد السيد، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية (فبراير 2014 - أبريل 2022 م)", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية، على الموقع التالي:

<https://democraticac.de/?p=81795>

1- استناد روسيا إلى مبدأ الدفاع الشرعي

اعتادت الدول الكبرى التي تلجأ إلى استعمال القوة في وقت السلم إلى إضفاء طابع المشروعية على أعمالها ارتكازاً على الاستثناءات الواردة في مبدأ تحريم القوة في العلاقات الدولية، وبخاصة حالة الدفاع الشرعي الفردي والجماعي¹، وهو ما استندت عليه روسيا لتبرير تدخلها العسكري في أوكرانيا.

أ- استناد روسيا إلى مبدأ الدفاع الشرعي الفردي

استندت روسيا في استخدامها للقوة العسكرية ضد أوكرانيا على حقها في الدفاع الشرعي عن نفسها، نظراً لوجود خطر بهجوم محتمل من داخل الأراضي الأوكرانية ضد روسيا، ويعود هذا الخطر إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

- **رغبة أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو:** يعد إصرار الرئيس الأوكراني "زيلينسكي"، على تقديم طلب انضمام بلاده إلى حلف الناتو كسبب مباشر لاندلاع الحرب الراهنة². ويستند الرئيس "زيلينسكي" في موقفه إلى حق أوكرانيا الكامل في ممارسة سيادتها على كل أراضيها ووضع سياساتها الخارجية بشكل مستقل، وبالتالي حقها في اختيار شركائها وحلفائها على الصعيد الدولي من دون تدخل أي أطراف أجنبية.

ومن ناحية أخرى، يعترض الرئيس الروسي "بوتين" على هذا التوجه بشدة، إذ يرى أن انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو يشكل تهديداً للأمن الروسي، ويرر رفضه بمسؤوليته كرئيس لروسيا في الحفاظ على أمنها القومي. خاصة أن السياسات التي يتبناها الحلف تتضمن نشر أسلحة استراتيجية، بما في ذلك الأسلحة النووية، في دول الحلف، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تواجد أسلحة نووية على الحدود الغربية لروسيا، وهذا يشكل تهديداً فعلياً للأمن روسيا القومي، مما يستدعي مواجهته باستخدام القوة المسلحة، وهو بالفعل ما حدث³.

وقبل بداية النزاع في أوكرانيا، قام الرئيس الروسي "بوتين" في أواخر عام 2021 بتقديم وثيقة ضمانات أمنية. تتضمن هذه الوثيقة توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تقديم نظام ضمانات أمنية بهدف تخفيف حدة التوترات الأمنية في أوروبا. تشمل هذه

¹ - نذكر على سبيل المثال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في 2003 أين أعلن الرئيس "جورج بوش" في خطابه أي ألقاه بشأن بدء العمليات العسكرية في العراق في 2003/03/19 "إن الشعب الأمريكي لن يعيش تحت رحمة نظام خارج عن القانون يهدد السلام بما لديه من أسلحة قاتلة، نحن سنواجه هذا التهديد الآن بقواتنا المسلحة والقوات الجوية والبحرية وحرس الحدود، وبذلك لن نحتاج لمواجهته لاحقاً بالإطفاء ورجال الشرطة والأطباء في شوارع مدنا". راجع في ذلك: العيد جباري، تومي لمهادي، "الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الحلفاء، العدد 2، 2013، ص 60-61.

² - Le président ukrainien Volodymyr Zelensky a persisté dans sa demande d'adhésion de l'Ukraine à l'OTAN, exprimant cette volonté lors de son discours à la 58e Conférence de Munich sur la sécurité, qui s'est déroulée le 18 et 19 février 2022. Il a souligné que bien que l'OTAN affirme que "la porte est ouverte", cette ouverture reste limitée à ceux qui sont autorisés à y entrer. Zelensky a exprimé le besoin de réponses concrètes plutôt que de questions en suspens qui perdurent pendant des années. Voir : Eugène BERG, « L'entrée de l'Ukraine dans l'Otan, mission impossible ? Une histoire compliquée », Les Cahiers de la Revue Défense Nationale, n° 093, (5 juillet 2022), p. 81.

³ - محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022، ص 4.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

الضمانات تعهد الحلف بعدم القيام بأي أعمال عسكرية في أوكرانيا وجورجيا. كما تشمل أيضًا وقف نشر- الأسلحة الهجومية في الدول المجاورة لروسيا¹.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذه الوثيقة. فأعلن الرئيس الروسي "بوتين" في 19 فبراير 2022، رسميًا اعترافه بانفصال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في إقليم دونباس واعتبارهما كجمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا. وعلى إثر هذا الإعلان، بدأت القوات الروسية عملية عسكرية في تلك المنطقة في 24 فبراير 2022².

- **تطوير أسلحة بيولوجية ونووية في أوكرانيا:** لم يتضمن خطاب الرئيس الروسي بتاريخ 24 فبراير 2022 والذي تضمن مبررات روسيا للقيام بما أسماه "عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا"، أي إشارة إلى تطوير أسلحة بيولوجية في أوكرانيا، ومع ذلك، بعد مضي وقت قصير على غزو أوكرانيا، أعلنت روسيا أن جيشها قد قام بكشف أدلة تفيد بوجود برامج بيولوجية عسكرية ممولة من قبل الولايات المتحدة في أراضي أوكرانيا. وتشمل هذه الأدلة وثائق تؤكد تطوير مكونات لأسلحة بيولوجية. وفي جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 11 مارس 2022، أشارت روسيا إلى وجود نحو 30 منشأة في أوكرانيا تعنى بتطوير الأسلحة البيولوجية، والتي يتم تمويلها من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو، حيث يقوم هؤلاء بتنفيذ برامج بحثية تمثل تهديدًا محتملًا لأمن روسيا³.

وقدمت روسيا مجددًا في 2 نوفمبر 2022، مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى إجراء تحقيق تحت إشراف المجلس بشأن امتلاك أوكرانيا لأسلحة بيولوجية. استندت روسيا في طلبها إلى المادة 6 من اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972، التي تحظر إنتاج وحيازة ونقل وتخزين واستخدام الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ومع ذلك، فشل اعتماد القرار نتيجة استخدام الفيتو من قبل ثلاث دول: الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، بينما امتنعت عشر دول عن التصويت، وصوتت لصالح القرار دولتان فقط هما روسيا والصين⁴.

كما تذرعت روسيا في تبرير شن حربها على أوكرانيا في رغبة هذه الأخيرة الحصول على التكنولوجيا النووية وامتلاك قنبلة ذرية، إذ يرى الرئيس الروسي "بوتين" أن المكون الوحيد الذي ينقص ذلك هو "نظام تخصيب

¹- نورا علي عبد الله، المرجع السابق، ص 64.

²- المرجع نفسه، ص 64.

- في 21 فبراير 2022، وقع الرئيس الروسي "بوتين" المرسوم الرئاسي رقم 71 بشأن الاعتراف بجمهورية دونيتسك الشعبية، والرسوم الرئاسي رقم 72 بشأن الاعتراف بجمهورية لوغانسك الشعبية واعترف كلا المرسومين بوجود هاتين الدولتين بناء على الإرادة الحرة للشعب المحلي، وتعهدت روسيا في المرسومين بتأدية وظائف دعم السلام على أراضي الدولتين.

وقد رفضت الغالبية العظمى من الدول الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، ولم تعترف رسميًا بالدولتين سوى روسيا وسوريا وكوريا الشمالية، مع تأييد محدود من قبل بعض الدول للاعتراف الروسي بالجمهوريتين. راجع في ذلك: سلوى يوسف الإيكاني، "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مصر، المجلد 4، العدد 1، 2023، ص 259.

³- سلوى يوسف الإيكاني، المرجع السابق، ص 246.

⁴- سلوى يوسف الإيكاني، المرجع السابق، ص 247.

نحيب نسب

البورانيوم". واعتبر هذا أمراً بسيطاً بالنسبة إلى أوكرانيا وليست مشكلة مستعصية على الحل. وترى روسيا أن تطوير صواريخ نووية من قبل أوكرانيا ستستعمل حتماً ضد روسيا وهذا يشكل خطراً وشيكاً و تهديداً مباشراً لسيادتها¹.

وحرص الرئيس الروسي "بوتين" على توضيح أن كل هذه الظروف تطلبت اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية، بشن عملية عسكرية في أوكرانيا، مؤكداً أن خطط بلاده لا تشمل احتلال أوكرانيا لكنها ستعمل على نزع سلاحها².

ب- استناد روسيا إلى مبدأ الدفاع الشرعي الجماعي

أشار الرئيس الروسي "بوتين" في خطابه بتاريخ 24 فبراير 2022 والذي تضمن مبررات روسيا للقيام بالتدخل العسكري في أوكرانيا إلى استخدام حق الدفاع الشرعي الجماعي لصالح جمهوريتي "دونيتسك" و"لوغانسك" الشعبيتين، وهذا واضح من خلال تصريحاته التالية: « لم يعد أمامنا خيار آخر لحماية روسيا وشعبها سوى اتخاذ الخطوات التي نحن مضطرون لاتخاذها اليوم. إذ تتطلب الظروف الراهنة إجراءات حاسمة وفورية، خاصة بعد أن ناشدت جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان روسيا للحصول على المساعدة.

وبناءً على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الاتحاد الروسي، ووفقاً لمعاهدات الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة التي صدقت عليها الجمعية الفيدرالية في 22 فبراير 2022 مع جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، قررت روسيا إطلاق عملية عسكرية خاصة بهدف حماية السكان الذين تعرضوا للإبادة الجماعية من قبل نظام كييف على مدى ثماني سنوات، و نسعى من خلالها إلى نزع سلاح أوكرانيا وتقديم المسؤولين عن الجرائم الدموية ضد المدنيين، بما في ذلك مواطنو الاتحاد الروسي، إلى العدالة »³.

2- حق التدخل الإنساني الروسي في أوكرانيا

أدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية إلى انتشار الصراعات الداخلية في الكثير من الدول، وقد نجم عن ذلك ظهور شكل جديد من أشكال التدخل، يتم تبريره بحماية حقوق الإنسان والحفاظ على حقوق الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية⁴.

¹ - أحمد حسين، " الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي بألمانيا، العدد 16، 2022، ص 239.

² - علي عتيق، "التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بين مقتضيات الدفاع الشرعي وانتهاك القانون الدولي الإنساني" مداخلة أقيمت في إطار الندوة الدولية بعنوان: "عام بعد الحرب الروسية الأوكرانية التحولات- التداعيات - المسارات"، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، بالتعاون مع أكاديمية العلاقات الدولية، لندن، المملكة المتحدة، 9-10 مارس 2023، ص 7.

³ - Discours du président russe Vladimir Poutine du 24/02/2022 in, <https://infodujour.fr/wp-content/uploads/2022/02/Discours-de-Poutine.pdf>

⁴ - عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ديالى العراق، عدد خاص، 2013، ص 122.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

قد أثار موضوع التدخل العسكري الإنساني جدلاً فقهيًا كبيرًا حول مدى مشروعيته، ومن يمتلك الحق في تنفيذ هذا التدخل، وما هي الضوابط التي يجب أن يستند إليها. يرى أحد الاتجاهات الفقهية ضرورة التدخل الإنساني، استنادًا إلى أن الدوافع الإنسانية تبرر أي تدخل عسكري إذا كان يهدف إلى وقف المعاملة القاسية واللاإنسانية. يتبنى هذا الاتجاه رواد النزعة الإنسانية الذين يدعون إلى إجازة أي تدخل إنساني إذا كان الغرض منه وقف أعمال الاضطهاد التي تُرتكب ضد الأفراد والأقليات داخل الدول. ويشترط لتطبيق هذا الحق احترام شروط محددة، لتحديد اختصاص الدول في التدخل عسكريًا لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتمثل هذه الضوابط في معيار الهدف الإنساني فقط¹.

بينما يرى الاتجاه المنكر للتدخل العسكري الإنساني بأنه يعد انتهاكًا صارخًا للمبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي، كخطر اللجوء للقوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى مبدأ تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ومبدأ احترام وحدة أراضي الدول واستقلالها السياسي².

وقد أدت الحرب في كوسوفو إلى تعديل نظام العلاقات الدولية ودخول مرحلة جديدة من الفوضى، حيث قام حلف الناتو في 24 مارس 1999 بشن غارات جوية وبحرية على أهداف عسكرية واستراتيجية في يوغوسلافيا. استمرت هذه الغارات لمدة 78 يومًا متواصلة من دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن الدولي. وكانت الدوافع وراء هذه العملية هي وقف طرد الألبان من إقليم كوسوفو من قبل بلغراد والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات التطهير العرقي³.

وفي نفس المقاربة، استندت روسيا لتبرير تدخلها العسكري ضد أوكرانيا على مبدأ التدخل الإنساني، بهدف حماية جميع المواطنين الأوكرانيين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وأشار الرئيس الروسي "بوتين" في خطابه بتاريخ 24 فبراير 2022 إلى الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات الأوكرانية ضد السكان الروس والأوكرانيين من أصل روسي منذ عام 2014، حين بدأ النزاع المسلح ضد الجمهوريات الانفصالية في شرق أوكرانيا. واستدلت روسيا على الإبادة الجماعية، بسن أوكرانيا لقانون اللغة، الذي يعلن الأوكرانية اللغة الحصرية، وهو ما وصفته روسيا بـ "الإبادة اللغوية"⁴.

¹ عز الدين الجوزي، حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الإنساني: استرجاع للقانون الدولي؟ أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص:

القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 96.

² المرجع نفسه، ص 99-100.

³ المرجع نفسه ص 272.

- رغم أن التدخل العسكري في كوسوفو قد تم تبريره بوقف انتهاكات نظام صربيا لحقوق الإنسان هناك، إلا أن الهدف الفعلي لهذه الحرب كان تحقيق أهداف معينة تُسهم في فرض ترتيبات محددة تعزز من الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنت هذه الحرب توجهًا يهدف إلى تشكيل دور جديد لحلف الناتو، يمنحه مكانة مؤثرة كمؤسسة عالمية. محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 19.

⁴ سلوى يوسف الإيكاني، المرجع السابق، ص 269. وانظر أيضًا: أحمد حسين، المرجع السابق، ص 241.

ثالثا: طبيعة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

يعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا بمثابة عدوان صريح، كون روسيا هي الطرف الذي بدأت الهجوم وتصرفها مخالف للمبادئ القانون الدولي الأساسية، خاصة مبدأ عدم التدخل (1) ومبدأ حظر استعمال القوة، أو التهديد بها (2) التي تعد بمثابة قواعد ذات طابع عرفي لا يجوز تخطيها أو انتهاكها في أي حال من الأحوال، كما أن الحرب الروسية ضد أوكرانيا لا تندرج ضمن الدفاع الشرعي الفردي ولا الجماعي، نظرا لعدم احترام ضوابط الدفاع الشرعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة (3).

1- انتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخل

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي وقد انبثق عن فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باعتبار أن التدخل يعد انتهاكا لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر، وأن التزام الدول باحترام حقوق بعضها البعض يفرض عليها واجب عدم التدخل بشؤون غيرها.

وقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول باحترام هذا المبدأ وذلك بالنص عليه في المادة 7/2: « ليس في هذا الميثاق ما يسوغ لـ الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ».

وسعت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها على إصدار عدة لوائح من شأنها تعزيز مبدأ عدم التدخل كقاعدة قانونية تسري على العلاقات الدولية، من خلال الأعمال التي قامت بها في هذا الإطار لتصل الجمعية العامة إلى تبني اللائحة رقم 2131 لسنة 1965 المتضمنة إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها.

ونصت اللائحة رقم 2131 في فقرتها الأولى على أنه: "لا يحق لأي دولة التدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى. وبالتالي، يتم استنكار كل تدخل مسلح وجميع أشكال التدخل أو التهديدات التي تستهدف شخصية الدولة أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية"¹.

وعلى هذا الأساس أصبح مبدأ عدم التدخل من القواعد الآمرة في القانون الدولي تلزم به جميع الدول دون استثناء لأنه يتصف بالعالمية، كما يفرض التزاما على جميع الدول بالامتناع عن التدخل باعتباره عملا غير مشروع، لأن المبدأ يهدف إلى حماية المصلحة العامة للمجتمع الدولي، وكل انتهاك له يعتبر مساسا بالمصلحة

¹ راجع لائحة الجمعية العامة رقم 2131 بعنوان "إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها" الصادرة في 21 ديسمبر 1965.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

الدولية، وبالنتيجة يتعرض السلم الدولي للخطر، وبما أنه يتصف بالقاعدة الآمرة، فلا يجوز إذا مخالفتها ولا الاتفاق على مخالفتها، وكل اتفاق يقع على ذلك يعد باطلاً¹.

ويأقدام روسيا على شن حرب ضد أوكرانيا وفي غياب تفويض من قبل مجلس الأمن، تكون روسيا قد خالفت مبدأً أساسياً من المبادئ العامة للقانون الدولي وقاعدة آمرة من قواعده، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة إلى عدم شرعية هذا التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، واعتبرته بمثابة عدوان يتعارض مع الميثاق، وطالبت من الاتحاد الروسي بأن يسحب قواته فوراً وبشكل كامل ودون أي شرط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً².

2- انتهاك روسيا لمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها

يعد مبدأ حظر استعمال القوة، أو التهديد بها في العلاقات الدولية بمثابة ثورة على مفاهيم القانون الدولي العام التقليدي، حيث كانت تقتصر تلك المفاهيم على تقييد استخدام القوة دون أن تحظره بشكل عام. وقد أدت هذه الثورة إلى تحول في النهج الدولي نحو تجنب استخدام القوة وتحريمها كوسيلة لحل النزاعات بين الدول³.

وهو ما نصت عليه المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة على المستوى الدولي أو التهديد بها ضد سيادة أي دولة بأي طريقة تتعارض مع أهداف المنظمة، والتي تتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. هذا النص يجعل حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية قاعدة قانونية آمرة في القانون الدولي الدولية بغض النظر عن شكلها أو مستواها.

وعليه فإن تجريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ليس مجرد مبدأ قانوني، بل هو أيضاً جزء أساسي من مبادئ الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يمكن القول أن أي استخدام للعنف المسلح أو التدخل المسلح كأداة لتنفيذ سياسة دولة يعتبر غير قانوني وغير مشروع ويتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة⁴.

وتحجج الرئيس الروسي "بوتين" بأن أوكرانيا كانت ترتكب إبادة جماعية ضد الروس في دونيتسك ولوهانسك، لتبرير استخدام روسيا للقوة العسكرية غير مدعومة بالحقائق ولا تعطي على أي حال لروسيا الحق في شن

¹ عز الدين الجوزي، المرجع السابق، ص 38.

² راجع الفقرة 4 من لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة بتاريخ 2 مارس 2022، (A/RES/ES-11/1).

³ أحمد حسين، المرجع السابق، ص 249.

⁴ المرجع نفسه، ص 249.

نحيب نسيد

غزو لأوكرانيا. فبالرجوع إلى تعريف الإبادة الجماعية في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948، تعرف بأنها: "أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى¹.

وعليه لا يوجد دليل فعلي أن أوكرانيا شاركت في أي من هذه الأفعال المحددة، وبالتأكيد لا يوجد دليل على نية التدمير الكلي أو الجزئي لأي مجموعة في شرق أوكرانيا. وحتى إذا كانت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان تم ارتكابها من قبل الحكومة الأوكرانية في شرق أوكرانيا، فإن ذلك لا يبرر استخدام القوة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية أو ميثاق الأمم المتحدة للحد من هذه الانتهاكات. بدلا من ذلك، يجب محاسبة الأفراد المسؤولين عن هذه الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة من خلال القنوات القانونية المناسبة².

وقد رفعت أوكرانيا لمحكمة العدل الدولية طلبا لإقامة دعوى ضد روسيا في 26 فبراير 2022، بشأن تفسير اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. من أجل أن تقوم محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية لمنع المساس بشكل لا يمكن إصلاحه بحقوق أوكرانيا وشعبها وتجنب تفاقم النزاع بين الطرفين بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية أو توسع نطاقه. وأصدرت محكمة العدل الدولية أمرها في 16 مارس 2022 باتخاذها تدابير تحفظية تتمثل فيما يلي:

- وقف الاتحاد الروسي فورا العمليات العسكرية التي بدأها في 24 فبراير 2022 في أراضي أوكرانيا.

- يكفل الاتحاد الروسي عدم اتخاذ أي وحدات عسكرية أو وحدات غير نظامية مسلحة قد يوجهها أو يدعمها، وكذلك أي منظمات وأشخاص قد يخضعون لسيطرته أو توجيهه، أي خطوات لمواصلة العمليات العسكرية في أراضي أوكرانيا.

¹ - راجع المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948.

² - على راشد سالم بن نابع الطليحي، "أزمة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الحرب الروسية الأوكرانية"، آفاق آسيوية الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد 9، 2022، ص 144.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

- يتمتع الطرفان معا عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم أو توسيع نطاق النزاع المعروض على المحكمة أو زيادة صعوبة حله¹.

وعلى هذا الأساس يعد استخدام روسيا القوة العسكرية ضد أوكرانيا بمثابة انتهاك واضح للمادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، وقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة إلى أن استخدام القوة من روسيا ضد أوكرانيا يعد تنصلا من المبادئ التي التزم كل بلد التمسك بها، وطالبت من الاتحاد الروسي أن يوقف فورا استخدامه القوة ضد أوكرانيا وأن يتمتع عن أي تهديد آخر باستعمال القوة أو استخدامها غير المشروع ضد أي دولة عضو².

3- انعدام ضوابط الدفاع الشرعي في الحرب الروسية ضد أوكرانيا

نجد أن تبرير الرئيس الروسي "بوتين" ومسؤولين روس آخرين بأن استخدام روسيا للقوة مبرر بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لا يدعمهم في الواقع، حيث تنص على ما يلي: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ما ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة عسكرية على أحد أعضاء الأمم المتحدة و ذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن الدولي التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه».

فيفترض لقيام الحق في الدفاع الشرعي أن يوجه ضد اعتداء "قوة مسلحة"، وأن تقوم الدولة بإبلاغ مجلس الأمن فورا باستخدام حقها في الدفاع الشرعي، وأن يكون استخدام هذا الحق مؤقتا لحين اتخاذ مجلس الأمن ما يلزم لإعادة السلم والأمن الدوليين، وهي الضوابط التي لم تلتزم بها روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

أ- غياب الهجوم المسلح من قبل أوكرانيا

حسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فمشروعية قيام الدفاع الشرعي تتمثل في ضرورة وقوع هجوم مسلح ولا يكفي الهجوم المحتمل، فاستخدام الدولة للقوة كتدبير دفاعي يقع ردا على هجوم مسلح قد تم بالفعل³. والحكمة من ذلك أنه يمكن للدولة المعرضة للتهديد أن تلجأ إلى الإجراءات والتدابير السلمية لدرء هذا التهديد مثل الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة⁴.

¹ تقرير محكمة العدل الدولية 1 سبتمبر 2021 - 31 يولييه 2022، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة البورة 74 الملحق 4، ص 46-48، على الموقع التالي:

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/annual-reports/2021-2022-ar.pdf>

² راجع الفقرة 3 من لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة بتاريخ 2 مارس 2022، المرجع السابق.

³ صلاح الدين بودربالة، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص 69.

نحيب نسيب

وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في عدة مناسبات منها قضية النشاطات العسكرية وشبه العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بنيكاراغوا، إذ ربطت قيام الحق في الدفاع الشرعي بوجود عدوان مسلح ورفضت استناد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدفاع الشرعي الجماعي لتبرير عملياتها العسكرية ضد نيكاراغوا.²

وفي إطار الحرب الروسية الأوكرانية لم تقم أوكرانيا بأي هجوم مسلح ضد روسيا أو أي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة. وحتى لو كان هناك ادعاء بأن أوكرانيا قد خططت لهجمات على المناطق المتنازع عليها في دونيتسك ولوهانسك، فإن المادة 51 من الميثاق لا تسمح بإجراء دفاع جماعي عن النفس في هذه الحالة. ذلك لأن دونيتسك ولوهانسك ليستا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي، لا يمكن تطبيق حق الدفاع الشرعي المشار إليه في المادة 51 سالفة الذكر على هذه المناطق.³

كما لم يتم تأكيد ادعاء روسيا بأن توسع الناتو نحو الشرق يشكل تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، ولم يشر خطاب الرئيس الروسي "بوتين" بتاريخ 24 فبراير 2022 والذي تضمن مبررات روسيا للقيام بما أسماه "عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا"، إلى وجود أي تهديد بشن هجوم مسلح أو استخدام قوة عسكرية ضد روسيا من قبل حلف الناتو. وقد أثبتت الوقائع أن الدول الأعضاء في حلف الناتو كانت تمتلك إمكانيات عسكرية محدودة للغاية عند الحدود الشرقية قبل الغزو الروسي. وحتى بعد بدء العملية العسكرية الروسية، كانت الدول الأعضاء في حلف الناتو تحصر على تجنب أي نزاع عسكري مع روسيا.⁴

ب- تجاوز روسيا الطابع المؤقت لاستخدام الدفاع الشرعي

تمارس الدولة المعتدى عليها حقها في الدفاع الشرعي إلى أن يتخذ مجلس الأمن الدولي التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ويرجع هذا القيد إلى حرص الميثاق على جعل استخدام القوة بغرض الدفاع الشرعي أمراً مؤقتاً، ولا يكون بديلاً عن إجراءات الأمن الجماعي التي يتخذها مجلس الأمن الدولي لإعادة السلم والأمن الدوليين. فحق الدفاع الشرعي ينتهي من اللحظة التي يبدأ فيها مجلس الأمن الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية النزاع باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين.⁵

¹ - Théodore CHRISTAKIS, « Existe-t-il un droit de légitime défense en cas de simple "menace" ? Une réponse au "Groupe des personnalités de haut niveau" de l'ONU », in, Société française pour le droit international, Les métamorphoses de la sécurité collective : Droit, pratique et enjeux stratégiques, Journée franco-tunisienne, Pedone, Paris, 2005, p. 220.

² - CIJ, arrêt du 27 juin 1986, Affaire des activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci. (Nicaragua c. Etats-Unis D'Amérique), « Dans le cas de la légitime défense individuelle, ce droit ne peut être exercé que si l'Etat intéressé a été victime d'une agression armée. L'invocation de la légitime défense collective ne change évidemment rien à cette situation », Para. 195. In :

<https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/70/070-19860627-JUD-01-00-FR.pdf>

³ - على راشد سالم بن نافع الطنجي، المرجع السابق، ص 143-144.

⁴ - سلوى يوسف الإيكاني، المرجع السابق، ص 249.

⁵ - ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص 135.

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

ولذلك يقع على الدولة التي تستخدم الحق في الدفاع الشرعي العبء في أن توفر أدلة فعلية على وجود "هجوم وشيك" على الأقل من قبل دولة ضدها. فجرد افتراض وجود هجوم أو أدلة ظرفية، بما كانت معقولة، ليست كافية لاعتبار أن هناك هجوم وشيك، ولكن يمكن اعتبارها بمثابة تهديد مما يدخل في الاختصاصات الأصلية لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبالتالي، فمن حق مجلس الأمن - وحده - أن يقرر ما إذا كان السلم والأمن الدوليين مهددا، وما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير لحفظه أو استعادته.

وبناء على المبررات التي قدمتها روسيا لاستخدام حقها في الدفاع الشرعي، تصنف على أنها "تهديدات" وليست "هجوم مسلح" أو حتى "هجوم وشيك". وعليه يكون الجهاز الوحيد المسؤول عن تقدير تأثير هذه التهديدات على السلم والأمن الدوليين هو مجلس الأمن. ولو فرضنا تعرض روسيا لهجوم مسلح من قبل أوكرانيا، فيجب أن يكون حقها في اتخاذ تدابير للدفاع الشرعي مؤقتة ومحدودة، حتى يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدولي، وهو ما لم تلتزم به روسيا في تدخلها العسكري ضد أوكرانيا¹.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد حاول التصدي للعدوان الروسي على أوكرانيا بعقده عدة جلسات، غير أنه لم يتخذ أي تدابير عسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بسبب استعمال روسيا لحق الفيتو، وتصويت عدد من الدول الأعضاء ضد مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وألبانيا لإدانة روسيا لانتهاكها لقواعد القانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة، وبالتالي فقد عجز مجلس الأمن وهو الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين عن إصدار أي قرار حاسم تجاه المعتدي على الرغم من أن ما وقع مخالف لميثاق الأمم المتحدة وتهديد للسلم والأمن الدوليين².

بناء على ما تقدم يتضح لنا أن ما وقع من عدوان روسي ضد أوكرانيا مخالف لضوابط الدفاع الشرعي، واعتمدت روسيا على تأويلات منحرفة للدفاع الشرعي ليشمل ما يسمى بالدفاع الشرعي الوقائي، وهو نفس المبدأ الذي ابتدته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق عام 2003، والذي أجمعت الدول والفقهاء على اعتباره انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

خاتمة:

يتضح لنا من خلال دراسة حجج الطرفين الروسي والأوكراني ومدى مطابقتها لأحكام القانون الدولي، أن الحرب الروسية على أوكرانيا تعتبر بمثابة وحرب وقائية لا أساس لها في القانون الدولي المعاصر وتشكل

¹ - سلوى يوسف الإيكاني، المرجع السابق، ص 252-253.

² - أبكر علي عبد المجيد، "المسؤولية الدولية عن الإخلال بمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة (دراسة تحليلية وصفية للمسؤولية عن انتهاكات المبدأ في العدوان الروسي على أوكرانيا)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي غزة فلسطين، المجلد 7، العدد 5، 2023، ص 58.

نجيب نسيب

عدوان صريح ضد دولة كاملة السيادة غير آبهة بالرأي العام الدولي الذي عارض هذه الحرب ونادى بضرورة حل هذا النزاع بالطرق السلمية.

ولقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية المجتمع الدولي إلى نقطة البداية في بحثه عن ركائز قانونية للحفاظ على السلم والأمن في العالم، وكشفت تراجع فعالية القانون الدولي في هذا المجال، لاسيما في ظل غياب سلطة دولية عليا تعمل على فرض القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء أو تمييز بين الدول القوية والضعيفة.

وشكلت الحرب الروسية الأوكرانية تقهقرا وعودة إلى سيادة قانون القوة في العلاقات الدولية بدلا من سيادة قوة القانون، خاصة إذا ما صدر هذا الإخلال من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، الذي يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية خاصة وتبعات رئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، فعند ذلك يكون الضرر الواقع جسيما ومن الصعب إصلاحه.

قائمة المراجع

الكتب

1. ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.

المقالات

1. العيد جباري، تومي لحماي، "الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد 2، 2013.
2. أبكر علي عبد المجيد، "المسؤولية الدولية عن الإخلال بمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة (دراسة تحليلية وصفية للمسؤولية عن انتهاكات المبدأ في العدوان الروسي على أوكرانيا)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي غزة فلسطين، المجلد 7، العدد 5، 2023.
3. أحمد حسين، "الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي" مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي بألمانيا، العدد 16، 2022.
4. سلوى يوسف الإيكابي، "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مصر، المجلد 4، العدد 1، 2023.
5. سميرة هنيده، نبيلة بن يحيى، "أهمية منطقة القوقاز في استراتيجية الأمن القومي الروسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2022.
6. عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ديالى العراق، عدد خاص، 2013.
7. على راشد سالم بن نافع الطنجي، "أزمة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الحرب الروسية الأوكرانية"، آفاق آسيوية الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد 9، 2022.
8. محمد السيد محمد السيد، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية (فبراير 2014 - أبريل 2022 م)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الموقع التالي:

الحرب الروسية الأوكرانية من منظور القانون الدولي

<https://democraticac.de/?p=81795>

9. محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022..

10. نورا علي عبد الله، "الموقف الإيراني من الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي غزة فلسطين، المجلد 7، العدد 1، 2023.

الملتقيات

1. علي عتيق، "التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بين مقتضيات الدفاع الشرعي وانتهاك القانون الدولي الإنساني" مداخلة أقيمت في إطار الندوة الدولية بعنوان: "عام بعد الحرب الروسية الأوكرانية التحولات-التداعيات - المسارات"، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، بالتعاون مع أكاديمية العلاقات الدولية، لندن، المملكة المتحدة، 9-10 مارس 2023.

الرسائل الجامعية

1. صلاح الدين بودربالة، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010.
2. عز الدين الجوزي، حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الإنساني: استرجاع للقانون الدولي ؟ أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

وثائق دولية

1. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948.
2. لائحة الجمعية العامة رقم 2131 بعنوان "إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها" الصادرة في 21 ديسمبر 1965.
3. لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة بتاريخ 2 مارس 2022، (A/RES/ES-11/1).
4. تقرير محكمة العدل الدولية 1 سبتمبر 2021 - 31 يولييه 2022، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 74 الملحق 4، على الموقع التالي:

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/annual-reports/2021-2022-ar.pdf>

Articles

1. Catherine-Amélie CHASSIN, « La guerre en Ukraine : une analyse de droit international », Institut international des droits de l'homme et de la paix, publié le 03/03/2022, in, <https://2idhp.eu/point-de-vue/la-guerre-en-ukraine-une-analyse-de-droit-international/>

2. Eugène BERG, « *L'entrée de l'Ukraine dans l'Otan, mission impossible ? Une histoire compliquée* », Les Cahiers de la Revue Défense Nationale, n° 093, 5 juillet 2022.
3. Régis BISMUTH, « *Odyssée dans le conundrum des réactions décentralisées à l'illicite* », Journal du droit international, n° 3, Juillet 2014, p. 2.
4. Théodore CHRISTAKIS, « *Existe-t-il un droit de légitime défense en cas de simple "menace" ? Une réponse au "Groupe des personnalités de haut niveau" de l'ONU* », in, Société française pour le droit international, Les métamorphoses de la sécurité collective : Droit, pratique et enjeux stratégiques, Journée franco-tunisienne, Pedone, Paris, 2005.

Documents

1. Discours du président russe Vladimir Poutine du 24/02/2022 in, <https://infodujour.fr/wp-content/uploads/2022/02/Discours-de-Poutine.pdf>
2. CIJ, arrêt du 27 juin 1986, Affaire des activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci. (Nicaragua c. Etats-Unis D'Amérique). in, <https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/70/070-19860627-JUD-01-00-FR.pdf>